دراسة إقتصادية للتوزيع القطاعى للإستثمارات مع التركيز على القطاع الزراعى فى مصر

د. هبة الله محمد السويفى د. محمود محمد خلاف
مركز البحوث الزراعية – معهد بحوث الإقتصاد الزراعى

مقدمه:

تعتبر الإستثمارات أحد الوسائل الأساسية اللازمه لتنفيذ برامج التنمية الزراعيه فى مصر، حيث يتوقف نجاح سياسات التنميه الزراعيه بدرجة كبيره على حجم وكفاءة توزيع الإستثمارات المتاحه بين القطاعات الإقتصاديه المختلفه بالدولة، وذلك من منطلق أن الإستثمارات لها دور هام وفعال فى إحداث التغيرات البنيانيه للإقتصاد القومى، حيث تساهم الاستثمارات الزراعية بنحو ١٠٪ من الاستثمارات القومية، وايضا يساهم الناتج المحلى الزراعى بنحو ١٨٪ فى توليد الدخل القومى، كما تساهم الصادرات الزراعية بنحو ١٥٪ من الصادرات القومية، وتساهم العمالة الزراعية بنحو ٣٢٪ من جملة العمالة القومية خلال متوسط الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

ولقد كان التخطيط الإقتصادى سابقا يرتكز بصفة أساسية على دور القطاع العام بإعتباره حجر الزاوية فى دفع عجلة التنمية الإقتصادية، إلا أنه مع التغيرات الهيكلية التى حدثت نتيجة سياسة التحرر الإقتصادى، فقد ظهر دور القطاع الخاص فى مجال الإستثمار، وبالتالى فإن تشجيع دور القطاع الخاص يعد من ركائز عملية التنمية، هذا بجانب توفير المقومات والإمكانيات الكفيلة للقيام بدوره الفعال فى إنجاز برامج ومشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث يساهم القطاع الخاص على المستوى القومى بنحو ٤٤٪ من جملة الاستثمارات القومية، كما يساهم القطاع الخاص الزراعى بنحو ٦٠٪ تقريبا من جملة الاستثمارات الزراعية.

وبمكن القول ان إستراتيجية التنميه الزراعيه فى مصر تهدف إلى تشجيع زيادة معدلات نمو الإستثمار، سواء كانت إستثمارات فى صورة خدمات عامة مملوكة للدولة، أو القطاعات الآخرى التى تساهم فى إنتاجية القطاع الخاص والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، وهذا يؤدى إلى زيادة الأنشطة الإستثمارية عن طريق إضافة مشروعات إنتاجية جديدة تعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية داخل البنيان الإقتصادى القومى.

<u>مشكلة الدراسه:</u>

مر الاقتصاد المصرى بعدة تغيرات اقتصادية متعاقبة ،خلال السنوات السابقة تمثلت فى الاتجاة نحو تحرير القطاعات الانتاجية .وعلى الرغم من تدعيم القطاع الخاص بالقدر الذى يناسب طاقاتة الاستثمارية فى ظل استراتيجية اقتصادية تسعى الى توجية كافة الجهود لتحقيق برامج التنمية على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة ،الا انة مازال هناك تباطئ فى دفع عجلة الاستثماراارات الزراعية، مع وجود تناقص واضح فى الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى ، فضلا عن وجود مجموعة من المشاكل و المعوقات التى تعترض سبيل الاستثمار الزراعى فى مصر .

كما ان نصيب صناعة الزراعة من الاستثمارات القومية لا يتناسب مع اهميتها ودورها الاساسى فى تنمية القطاعات اللازراعية، ومن حيث مدى مساهمتها فى توليد الدخل القومى، وكذلك مشاركتها فى الصادرات القومية واستيعابها للقوى العاملة، كما انها القطاع المسئول عن تحقيق الامن الغذائى الوطنى والذى يعتبر

مكنونا اساسيا فى الامن القومى. ولا شك أن أن تحقيق معدلات عاليه من التنميه يعد أمرا بالغ الأهميه فى ظل منظومة التطورات والتغيرات الإقتصادية التى يواكبها الإقتصاد المصرى فى الوقت الراهن على المستوى المحلى والعالمى، والتى تلعب دورا موثرا فى تهيئة المناخ الإستثمارى.

هدف الدراسه:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الوضع الراهن لهيكل توزيع إستثمارات القطاعات الإقتصاديه فى مصر بهدف توزيع هذة الاستثمارات، مع التركيز على الإستثمارات الزراعية من حيث أهم العوامل المؤثره عليها، والتعرف على مقومات الإستثمار الزراعى وأهم المشاكل والمعوقات التى تواجه الإستثمارات الزراعيه.

الطريقه البحثيه ومصادر البيانات:

تم الإعتماد على الطريقة الإستقرائية فى التحليل الإقتصادى من الناحيتين الكمية والوصفية، ولذلك فقد تم الإستعانة ببعض أساليب التحليل الإحصائى، حيث تم إستخدام أسلوب الإنحدار البسيط والإنحدار المتعدد فى التحليل الإحصائى، كما تم الحصول على البيانات اللازمة لتغطية الهدف البحثى من الجهات والمؤسسات الحكومية الرسمية، ومنها بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط، ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، ولقد تم تعديل الاسعار الجاريه بالرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين باعتبار سنة الاساس (١٩٨٦=١٠٠) لازالة الاثار التضخميه.

ولقد تناول إطار الدراسة هيكل توزيع الإستثمارات فى مصر على مختلف القطاعات الإقتصادية ممثلة فى قطاعات الزراعة، الصناعة، البترول، الكهرباء، التشييد، والخدمات، كما تناول البحث مشاكل ومعوقات الإستثمار الزراعى فى مصر، وأهم العوامل المؤثرة على الإستثمار الزراعى فى مصر.

مناقشة النتائج:

يتم توزيع الإستثمارات القوميه فى مصر على ستة قطاعات رئيسيه، ممثله فى قطاعات الزراعه، الصناعه، البترول، الكهرباء، التشييد، والخدمات. هذا ويشمل قطاع الخدمات كل من: الخدمات الإنتاجيه فى مجالات النقل والمواصلات، التجارة والمال والتأمين، والسياحة والمطاعم والفنادق، وكذلك الخدمات الإجتماعيه فى مجالات الخدمات الإجتماعية من حيث الإسكان والمرافق العامة، الخدمات الإجتماعية والشخصية، ثم الخدمات الحكوميه والتأمينات الإجتماعية. ويتناول الجزء التالى إلقاء الضوء على مختلف تلك الإستثمارات.

تطور إستثمارات القطاع الزراعى فى مصر:

بلغ متوسط إستثمارات قطاع الزراعة خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣) نحو ١٦١٣.٢ مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات القطاع الزراعى قد بلغت أدناها عام ١٩٨٦ بنحو ٧٤١.٢ مليون جنيه، كما بلغت اقصاها عام ٢٠٠٣ بنحو ٣٠١٦.٤ مليون جنيه.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (١) الواردة بجدول (١)، لتطور إستثمارات قطاع الزراعة فى مصر، يتضح أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ١٢٥.٠٧ مليون جنية، وبنسبة زيادة

سنوية تقدر بنحو ٧.٧٥٪، من متوسط إستثمارات قطاع الزراعه والبالغ نحو ١٦١٣.٢ مليون جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

وقد ساهمت إستثمارات قطاع الزراعة خلال متوسط فترة الدراسة بنحو ١٩.٣٪ من إجمالى الاستثمارات فى القطاعات السلعيه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ١٩٨٦ بنحو ١٠.٥٪، فى حين وصلت أقصاها عام ٢٠٠٠ بنحو ٢٩.٣٠٪.

جدول (١): معادلات الإتجاه الزمنى العام لتطور الإستثمارات الزراعيه بالمليون جنيه، ومساهمتها فى الاستثمارات السلعيه والاجماليه فى مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

المتغير التابع	Eq	الحد الثابت	معامل الإنحدار	معامل التحديد R^2	F Test	المتوسط الحسابى	معدل التغير السنوى%
استثمارات قطاع الزراعة (مليون جنيه)	1	362.46 *1.72	125.07 **6.78	0.73	45.97	1613.2	7.75
نسبة استثمارات الزراعة للسلع (%)	2	9.78 **8.61	0.95 **9.52	0.84	90.63	19.3	4.92
نسبة استثمارات الزراعة للجمهوريه (%)	3	5.1 **8.73	0.44 **8.57	0.81	73.44	9.5	4.64

حيث:

- الأرقام أسفل معاملات الإنحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.
- (*)،(**): تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠.٠٥، ٠.٠١ على الترتيب.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (١) بالملحق.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٢) الواردة بجدول (١)، لتطور مساهمة إستثمارات قطاع الزراعة فى الاستثمارات السلعيه، يتضح أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠.٩٥٪، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٤.٩٢٪، من متوسط مساهمة إستثمارات القطاع الزراعى فى استثمارات القطاعات السلعيه والبالغه نحو ١٩.٣٠٪، وذلك خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

كما ساهمت إستثمارات قطاع الزراعة خلال متوسط فترة الدراسة بنحو ٩.٥٠٪ من إجمالى الاستثمارات القوميه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ١٩٨٦ بنحو ٥.١٠٪، فى حين وصلت أقصاها عام ٢٠٠٠ بنحو ١٤.٤٠٪.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٣) الواردة بجدول (١)، لتطور مساهمة إستثمارات قطاع الزراعة فى الاستثمارات القوميه، يتضح أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠.٤٤٪،

وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٤.٦٤٪، من متوسط مساهمة إستثمارات القطاع الزراعى فى الإستثمارات القوميه والبالغه نحو ٩.٥٠٪ خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

تطور إستثمارات قطاع الصناعة فى مصر:

بلغ متوسط إستثمارات قطاع الصناعه خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣) نحو ٣٤٤٧.٤ مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع الصناعه قد بلغت أدناها عام ١٩٩٣ بنحو ١٧٩٨.٥ مليون جنيه، كما بلغت اقصاها عام ١٩٨٧ بنحو ٥٢٨٩.١ مليون جنيه. وقد ساهمت إستثمارات قطاع الصناعه بنحو ٤٢.١٪ من إجمالى الاستثمارات فى القطاعات السلعيه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ١٩٩٢ بنحو ٣٤.٧٪، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٨٦ بنحو ٥٦.٣٠٪. كما ساهمت إستثمارات قطاع الصناعه خلال متوسط فترة الدراسة بنحو ٢١.٠٪ من إجمالى الاستثمارات القوميه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ١٩٩٣ بنحو ١٥.٧٪، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٨٧ بنحو ٢٧.٦٠٪.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (١) الواردة بجدول (٢)، لتطور إستثمارات قطاع الصناعه فى مصر، يتضح أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٦٥.٥٤ مليون جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١.٩٠٪، من متوسط إستثمارات قطاع الصناعه والبالغ نحو ٣٤٤٧.٤ مليون جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

تطور إستثمارات قطاع البترول فى مصر:

بلغ متوسط إستثمارات قطاع البترول خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣) نحو ١٥٠٦.٦ مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع البترول قد بلغت أدناها عام ١٩٩٤ بنحو ٩٨٧.٨ مليون جنيه، كما بلغت اقصاها عام ٢٠٠١ بنحو ٢١٨٣.٦ مليون جنيه. وقد ساهمت إستثمارات قطاع البترول بنحو ١٩.٠٪ من إجمالى الاستثمارات فى القطاعات السلعيه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ٢٠٠٠ بنحو ٩.٨٠٪، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٨٩ بنحو ٢٥.١٠٪. كما ساهمت إستثمارات قطاع البترول خلال متوسط فترة الدراسة بنحو ٩.٥٠٪ من إجمالى الاستثمارات القوميه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ٢٠٠٠ بنحو ٤.٨٠٪، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٨٩ بنحو ١٣.٥٠٪.

جدول (٢): معادلات الإتجاه الزمنى العام لتطور إستثمارات القطاعات الاقتصادية المختلفة بالمليون جنيه فى مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

المتغير التابع	Eq	الحد الثابت	معامل الإنحدار	معامل التحديد R^2	F Test	المتوسط الحسابى	معدل التغير السنوى%
استثمارات قطاع الصناعة (مليون جنيه)	1	2792.05 5.32**	65.54 2.42*	0.11	5.86*	3447.4	1.90
استثمارات قطاع البترول (مليون جنيه)	2	1373.64 6.63**	13.3 0.73	0.03	0.53	1506.6	0.88
استثمارات قطاع الكهرباء (مليون جنيه)	3	1548.51 7.23**	-36.61 -1.95*	0.18	3.80*	1182.4	-3.10
استثمارات قطاع التشييد (مليون جنيه)	4	91.2 1.75*	25.65 5.6**	0.65	31.36**	347.7	7.38
استثمارات قطاع السلع (مليون جنيه)	5	6167.86 6.15**	192.95 2.04*	0.22	4.16*	8097.4	2.38
استثمارات قطاع الخدمات (مليون جنيه)	6	5347.91 9.83**	273.34 5.73**	0.66	32.83**	8081.3	3.38
إجمالى الاستثمارات (مليون جنيه)	7	11515.77 7.82**	466.29 3.61**	0.43	13.03**	16178.6	2.88

حيث:

- الأرقام أسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.
- (*)،(**): تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠.٠٥، ٠.٠١ على الترتيب.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (١) بالملحق.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٢) الواردة بجدول (٢)، لتطور إستثمارات قطاع البترول فى مصر، تبين عدم معنويتها احصائيا، الامر الذى يوضح أنها تكاد تكون ثابتة تقريبا، وذلك نظرا لعدم ثبوت المعنوية الاحصائية لها.

<u>تطور استثمارات قطاع الكهرباء فى مصر:</u>

بلغ متوسط إستثمارات قطاع الكهرباء خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣) نحو ١١٨٢.٤ مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع الكهرباء قد بلغت أدناها عام ١٩٨٦ بنحو ٧٠٠.٨ مليون جنيه، كما بلغت اقصاها عام ١٩٨٧ بنحو ٢٩٤٨.٧ مليون جنيه. وقد ساهمت إستثمارات قطاع الكهرباء بنحو ١٥.٤٪ من إجمالى الاستثمارات فى القطاعات السلعيه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ٢٠٠٣ بنحو

٩.١٧٪، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٩٢ بنحو ٢٦.٧٠٪. كما ساهمت إستثمارات قطاع الكهرباء خلال متوسط فترة الدراسة بنحو ٧.٧٢٪ من إجمالى الاستثمارات القوميه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ١٩٩٩ بنحو ٤.٣٤٪، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٨٧ بنحو ١٥.٣٨٪.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٣) الواردة بجدول (٢)، لتطور إستثمارات قطاع الكهرباء فى مصر، يتضح أنها قد أخذت إتجاها عاما متناقصا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٣٦.٦١ مليون جنية، وبنسبة تناقص سنوية تقدر بنحو ٣.١٠٪، من متوسط إستثمارات قطاع الكهرباء والبالغ نحو ١١٨٢.٤ مليون جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

<u>تطور إستثمارات قطاع التشييد فى مصر:</u>

بلغ متوسط إستثمارات قطاع التشييد خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣) نحو ٣٤٧.٧ مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع التشييد قد بلغت أدناها عام ١٩٩١ بنحو ١٥٦.٨ مليون جنيه، كما بلغت اقصاها عام ٢٠٠٢ بنحو ٦٥٠.٢٠ مليون جنيه. وقد ساهمت إستثمارات قطاع التشييد بنحو ٤.١٣٪ من إجمالى الاستثمارات فى القطاعات السلعيه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ١٩٨٧ بنحو ٢.١٦٪، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٩٩ بنحو ٦.٦٠٪. كما ساهمت إستثمارات قطاع التشييد خلال متوسط فترة الدراسة بنحو ٢.٠٤٪ من إجمالى الاستثمارات القوميه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ١٩٨٧ بنحو ١.٣٠٪، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٩٩ بنحو ٣.١٢٪.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٤) الواردة بجدول (٢)، لتطور إستثمارات قطاع التشييد فى مصر، يتضح أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٢٥.٦٥ مليون جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٧.٣٨٪، من متوسط إستثمارات قطاع التشييد والبالغ نحو ٣٤٧.٧٠ مليون جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

<u>تطور إستثمارات القطاعات السلعيه فى مصر:</u>

بلغ متوسط إستثمارات القطاعات السلعيه خلال فترة الدراسة نحو ٨٠٩٧.٤ مليون جنيه، حيث بلغت استثمارات القطاعات السلعيه أدناها عام ١٩٩٣ بنحو ٥٠١٥.١ مليون جنيه، كما بلغت اقصاها عام ٢٠٠١ بنحو ١١٦٥٦.٢ مليون جنيه. وقد ساهمت إستثمارات القطاعات السلعيه خلال متوسط فترة الدراسة بنحو ٤٩.٧٤٪ من إجمالى الاستثمارات القوميه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ١٩٨٦ بنحو ٤٢.٨١٪، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٨٧ بنحو ٦٠.١٦٪.وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٥) الواردة بجدول (٢)، لتطور إستثمارات القطاعات السلعيه فى مصر، يتضح أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ١٩٢.٩٥ مليون جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢.٣٨٪، من متوسط إستثمارات القطاعات السلعيه والبالغ نحو ٨٠٩٧.٤مليون جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

تطور استثمارات قطاع الخدمات فى مصر:

بلغ متوسط إستثمارات قطاع الخدمات خلال فترة الدراسة نحو ٨٠٨١.٣ مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع الخدمات قد بلغت أدناها عام ١٩٩٠ بنحو ٥٢٠٥.٩ مليون جنيه، كما بلغت اقصاها عام ٢٠٠٣ بنحو ١٠٩٦٥.٥ مليون جنيه. وقد ساهمت إستثمارات قطاع الخدمات خلال متوسط فترة الدراسة بنحو ٥٠.٢٦٪ من إجمالى الاستثمارات القوميه، وتبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ١٩٨٧ بنحو ٣٩.٨٤٪، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٩٦ بنحو ٥٧.١٩٪.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٦) الواردة بجدول (٢)، لتطور إستثمارات قطاع الخدمات فى مصر، يتضح أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٢٧٣.٣٤ مليون جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٣.٣٨٪، من متوسط إستثمارات قطاع الخدمات والبالغ نحو ٨٠٨١.٣ مليون جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

تطور إجمالى الإستثمارات القوميه فى مصر:

بلغ متوسط إجمالى الإستثمارات القوميه خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣) نحو ١٦١٧٨.٦ مليون جنيه، حيث تبين أن الإستثمارات القوميه قد بلغت أدناها عام ١٩٩٠ بنحو ١١١٨٩.٣ مليون جنيه، كما بلغت اقصاها عام ٢٠٠٣ بنحو ٢٢٦٠٢.٩ مليون جنيه.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٧) الواردة بجدول (٢)، لتطور إجمالى الإستثمارات القوميه فى مصر، يتضح أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٤٦٦.٢٩ مليون جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢.٨٨٪، من متوسط الإستثمارات القوميه والبالغ نحو ١٦١٧٨.٦ مليون جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

ويلاحظ فى السنوات الأخيره تشجيع إستثمارات القطاع الخاص والتوسع فى إقامة المشروعات الصغيرة لأصحاب المدخرات الصغيرة والعمل على تجميعهم فى مجمعات صناعية وزراعية تدعمها شركات خاصة، وإنشاء مناطق صناعية جديدة تغطى معظم مناطق الجمهورية وكذلك المناطق الحرة التى تعتبر إحدى وسائل جذب الإستثمارات العربية والأجنبية.

وقد ترجع زيادة إستثمارات القطاع الخاص فى الصناعة إلى تميز بعض الأنشطة الصناعية بحوافز تشجيعية تمثلت فى إعفاءات ضريبية وحوافز نقدية مثل إتاحة الإئتمان ومعدلات فائدة مدعمة، والتشريعات الخاصة بتوزيع الإستثمار وأسعار الأراضى وغيرها، والحوافز التجارية مثل الحماية الجمركية العالية وتراخيص الإستيراد.

مشاكل ومعوقات الإستثمار الزراعى فى مصر:

على الرغم من ان نسبة الاستثمارات الزراعية للناتج المحلى الزراعى تبلغ نحو ١٣٪، مما يعطى مؤشرا بكفاءة الاستثمار فى القطاع الزراعى، الا انه توجد بعض المشاكل والمعوقات التى تواجه الإستثمار

الزراعالمصرى وتحد من فعاليته فى عديد من المجالات الزراعية، ولعل إنخفاض إستثمارات القطاع العام بالنسبة للإستثمارات القومية يعتبر من أهم مشاكل الإستثمار الزراعى بالإضافة إلى مشكلة سياسات تشجيع الإستثمار فى قطاع معين على حساب قطاعات مثل تحويل الفائض من قطاع الزراعة إلى قطاعات آخرى غير زراعية.

كما ان تناقص الرقعة الزراعية بسبب الزحف العمرانى، تعتبر من أهم مشاكل الإستثمار الزراعى فى مصر لأن ذلك يؤدى إلى إختلال العلاقة بين الموارد الأرضية والسكانية، وتقدر المساحة المستقطعة سنويا لتلك الأغراض بنحو ٢٠ ألف فدان، بالإضافة إلى التفتت الحيازى مما أدى إلى عدم امكانية تعميم ميكنة كافة العمليات الزراعية فضلا عن استخدام الميكنة الزراعية الصغيرة، الامر الذى يحد من تقدم الزراعة المصرية، كما تتأثر الإستثمارات الزراعية بمدخرات الزراع بإعتبارها المكون الأساسى للإستثمارات الزراعية التقليدية، ثم مشكلة الحصول على قروض والتى تتطلب توفير ضمانات كافية مثل رهن المشروع أو أراضى أوعقارات وهذا يعوق المستثمر المحلى.

<u>العوامل المؤثرة على الإستثمارات الزراعيه فى مصر:</u>

يتناول الجزء التالى من البحث دراسة بعض العوامل والمتغيرات المؤثرة على الإستثمارات الزراعية الحقيقية فى مصر، حيث تم توصيف نموذج قياسى يشتمل على مجموعة متغيرات مستقلة من المفترض أن يكون لها تأثير على الإستثمارات الزراعية الحقيقية وهى: سعر الفائدة (X1)، الدخل الزراعى الحقيقى بالمليون جنية (X2)، الصادرات الزراعية الحقيقيه بالمليون جنية (X3)، الواردات الزراعية الحقيقيه بالمليون جنية (X4)، نسبة الصادرات الزراعية للواردات الزراعيه (X5)، الصادرات القومية الحقيقيه بالمليون جنية (X6)، الواردات القومية الحقيقيه بالمليون جنية (X7)، نسبة الصادرات القوميه للواردات القوميه (X8)، المساحة المحصولية بالمليون فدان (X9)، المساحة المنزرعة بالمليون فدان (X10)، والمساحة المستصلحة بالمليون فدان (X11).

ولقد تم تقدير دالة الاستثمارات الزراعية فى كل من الصورة الخطيه واللوغارتميه المزدوجه، وللتغلب على مشكلة الإزدواج الخطى "Multicollinearity" الموجودة بين المتغيرات المستقلة تم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطى المتدرج "Step-Wise Regression" لتلافى تلك المشكلة.

كما تبين ايضا من خلال التقدير وجود مشكلة الارتباط الذاتى "Autocorrelation" فى حد الخطأ العشوائى للنموذج وفقا لإختبار "ديربن–واتسون" "Durbin-Watson Test"، ولذلك تم استخدام اسلوب المربعات الصغرى للانحدار الذاتى "Autoregressive Least Squares" لعلاج مشكلة الارتباط الذاتى.

جدول (٣): دالة الاستثمارات الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

النموذج	Eq	الحد الثابت	سعر الفائدة (%)	الواردات الزراعية (مليون جنيه)	المساحة المستصلحة (مليون فدان)	معامل التحديد R^2	F Test	DW Test
OLS	١	٤٩٨٢	٢٨١-	٠,٣٣-	٢٣٩٣,٧	٠,٩٤١	٧٩,٠**	١,٣٢
Linear		١٣,٧**	١٢,٥-**	٤,٧-**	٣,٤**			
		-	{٢,٠٧٨-}	{٠,٤٩-}	{٠,٢٤}			
OLS	٢	١٥,٩٤	٢,٠٥-	٠,٤٦-	٠,١٢	٠,٩٣٨	٧٥,٦**	١,٥٢
Log-Log		١٩,٥**	١٢,٦-**	٤,٨-**	٢,٨**			
ALS	٣	٤٦٨٦	٢٦٩,٩-	٠,٢٥-	٢٤٤٠,٤	٠,٩٤٩	٩٣,١**	١,٧٥
Linear		١١,٥**	٨,٩-**	٣,٥-**	٣,٦**			
		-	{١,٩٩-}	{٠,٣٧-}	{٠,٢٥}			
ALS	٤	١٥,٧٤	٢,٠٥-	٠,٤٤-	٠,١٢	٠,٩٤	٧٨,٦**	١,٨
Log-Log		١٩,٤**	١١,٨-**	٤,٧-**	٣,٠**			

حيث:

- الأرقام أسفل معاملات الإنحدار تشير إلى قيمة (*t*) المحسوبة.
- الأرقام بين قوسين { } تشير إلى المرونات.
- (**) تشير إلى معنوية معاملات الإنحدار أو النموذج عند مستوى (٠.٠١).
- DW= قيمة ديربن-واتسون المحسوبه للكشف عن الارتباط الذاتى.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (٢) بالملحق.

ولقد أسفر التقدير القياسى عن تأثر الإستثمارات الزراعية الحقيقية بكل من سعر الفائده (X1)، الواردات الزراعية الحقيقية بالمليون جنيه (X4)، والمساحة المستصلحة بالمليون فدان (X11)، وايضا افضلية الصوره الخطية فى التقدير وفقا لمعيار معامل التحديد.

هذا وتوضح نتائج تقدير دالة الإستثمارات الزراعية رقم (٣) الوارده بجدول (٣)، معنوية النموذج إحصائيا عند مستوى ٠.٠١، ويوضح معامل تحديد تلك المعادلة أن نحو ٩٥٪ من التغيرات الحادثة فى الإستثمار الزراعى الحقيقيى ترجع إلى التغير فى كل من سعر الفائده، الواردات الزراعية الحقيقية، والمساحة المستصلحة، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة سعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدى إلى انخفاض الاستثمارات الزراعية الحقيقية بنحو ٢٦٩.٩ مليون جنيه، وتوضح المرونة ان زيادة سعر الفائدة بنسبة ١٪ يؤدى الى انخفاض الاستثمارات الزراعية الحقيقية بنسبة ١.٩٩٪، مع ثبات العوامل الاخرى عند مستوى معين.

كما تبين ان زيادة الواردات الزراعية بمقدار مليون جنيه يؤدى إلى انخفاض الاستثمارات الزراعية الحقيقية بنحو ٠.٢٥ مليون جنيه، وتوضح المرونة ان زيادة الواردات الزراعية الحقيقية بنسبة ١٪ يؤدى الى انخفاض الاستثمارات الزراعية الحقيقية بنسبة ٠.٣٧٪، وذلك مع ثبات العوامل الاخرى عند مستوى معين.

وايضا تبين ان زيادة المساحة المستصلحة بنحو مليون فدان يؤدى إلى زيادة الاستثمارات الزراعية الحقيقية بنحو ٢٤٤٠.٤ مليون جنيه، وتوضح المرونة ان زيادة المساحة المستصلحة بنسبة ١٪ يؤدى الى زيادة الاستثمارات الزراعية الحقيقية بنسبة ٠.٢٥٪، وذلك مع ثبات العوامل الاخرى عند مستوى معين.

ولذلك يتضح أن أكثر العوامل المؤثرة على زيادة الإستثمارات الزراعية الحقيقية وفقا للمرونات هى المساحة المستصلحة، فى حين تبين أن زيادة سعر الفائدة مسئول بالدرجة الاولى عن إنخفاض الإستثمارات الزراعية الحقيقية وهي نتيجة تتمشى مع المنطق الإقتصادى.

ويمكن القول فى ضوء تلك النتائج أن سعر الفائدة بإعتباره من أحد محددات الإستثمار، فإذا ما إرتفع سعر الفائدة فإن هذا يعمل على تراجع حركة الإستثمارات، بينما إنخفاض سعر الفائدى يؤدى إلى تنشيط عجلة الإستثمار، ولذلك يجب أن ترتفع مرونة الإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة لأن التغير الكبير فى الإستثمار يولد تغيرا أكبر فى الدخل.

<u>التوصيات:</u>

يمكن للدراسة الخروج ببعض التوصيات المتعلقة بضرورة العمل على زيادة حجم الإستثمارات الموجهه للقطاع الزراعى، وبما يتلائم مع مكانته فى زيادة الانتاج ومساهمته فى الصادرات القومية، والعمل على رفع كفاءة الموارد الإقتصادية الزراعية، وذلك من خلال الاتى:

١- الإهتمام ببرامج التنمية الزراعية الرأسية والأفقية مما ينعكس على زيادة الإنتاج الزراعى.

٢- العمل على تخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى، برفع نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، مما يتطلب ضرورة زيادة الصادرات والحد من الواردات من خلال تشجيع الإنتاج المخصص للتصدير وليس الإعتماد على الفائض من الإستهلاك المحلى.

٣- تشجيع الإستثمارات فى المشروعات الزراعية من خلال تخفيض سعر الفائدة

٤- خفض الضرائب كوسيلة لتحفيز المستثمر وتنشيط الاقتصاد القومى خلال فترات الكساد، مما يعمل على زيادة الانتاج من السلع والخدمات اللازم لدفع عجلة التنمية الإقتصادية.

الموجز

تعتبر الاستثمارات أحد وسائل تنفيذ برامج التنمية الزراعيه فى مصر، وذلك من منطلق أن الإستثمارات تلعب دورا هاما وفعالا فى تغير بنيان الإقتصاد القومى. وعلى الرغم من التغيرات الإقتصاديه المتعاقبه التى يمر بها الإقتصاد المصرى، والإتجاه نحو تحرير القطاعات الإنتاجيه وتدعيم دور القطاع الخاص بالقدر الذى يناسب طاقاته الإستثماريه فى ظل إستراتيجيه إقتصاديه تسعى إلى توجيه كافة الجهود لتحقيق برامج التنمية على

مستوى قطاعات الإقتصاد القومى المختلفة، الا انه مازال هناك تباطؤ فى إستثمارات القطاع الزراعى وتناقص واضح فى الإستثمارات الموجهه للقطاع الزراعى، فضلا عن وجود مجموعة من المشاكل والمعوقات التى تعترض سبيل الإستثمار الزراعى فى مصر، ولذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على هيكل توزيع إستثمارات القطاعات الإقتصاديه فى مصر، مع التركيز على الإستثمارات الزراعية من حيث أهم العوامل المؤثره عليها، والتعرف على مقومات الإستثمار الزراعى وأهم المشاكل والمعوقات التى تواجه الإستثمارات الزراعيه.

وتحقيقا لأهداف البحث تم الإعتماد على إستخدام أسلوب الإنحدار البسيط والمتعدد، كما تم الحصول على البيانات اللازمة من الجهات والمؤسسات الحكومية الرسمية المختلفة.

ولقد تناول البحث هيكل توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، والممثلة فى قطاعات: الزراعة، الصناعة، البترول، الكهرباء، التشييد، والخدمات، حيث أوضحت النتائج ان قطاعى السلع والخدمات يستأثر كل منهما بنحو ٥٠٪ تقريبا من جملة الاستثمارات القومية.

كما إحتل قطاع الصناعة المرتبه الأولى بنسبة ٢١.٣٪، يليه فى المرتبه الثانيه قطاع الزراعة بواقع ١٠٪، ثم قطاعات البترول، الكهرباء، والتشييد بواقع ٩.٣٪، ٧.٣٪، ٢.١٪، من إجمالى الاستثمارات القومية، على الترتيب لكل منهم خلال فترة الدراسة.

ولقد تناولت الدراسة تأثير بعض العوامل المؤثرة على الإستثمارات الزراعية فى مصر، حيث تبين أن الإستثمارات الزراعية تتأثر سلبيا بزيادة سعر الفائدة والواردات الزراعية، وايجابيا بزيادة المساحة المستصلحة.

ولقد أمكن للدراسة الخروج ببعض التوصيات المتعلقة بالإهتمام ببرامج التنمية الزراعية الرأسية والأفقية، ورفع نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، وتشجيع الإستثمارات فى المشروعات الزراعية من خلال تخفيض سعر الفائدة، وايضا خفض الضرائب كوسيلة لتحفيز المستثمر وتنشيط الاقتصاد القومى خلال فترات الكساد، مما يعمل على زيادة الانتاج من السلع والخدمات اللازم لدفع عجلة التنمية الإقتصادية.

الملحق

جدول (١): تطور الاستثمارات على مستوى القطاعات الاقتصادية بالمليون جنيه فى مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

السنة	زراعة	صناعة	بترول	كهرباء	تشييد	سلع	خدمات	إجمالى
1985	860	3297	1460	1156	218	6990	6024	13014
1986	741	3962	1393	701	235	7032	7561	14594
1987	1482	6014	1982	3353	283	13113	8685	21798
1988	2089	5326	3228	2038	497	13177	10972	24149
1989	1718	5809	3547	2573	463	14110	12071	26181
1990	2008	5574	2706	2876	460	13624	11854	25478
1991	2415	5274	2479	3169	374	13710	13794	27505
1992	2296	5224	3094	4018	414	15046	16598	31644
1993	2715	5248	2941	3188	542	14634	18818	33452
1994	3399	7237	3151	3116	628	17531	21881	39412
1995	3742	8301	4075	3127	767	20012	24094	44106
1996	4811	9106	5218	3304	1225	23664	31616	55280
1997	6837	11981	6482	3127	1350	29777	32233	62010
1998	8226	13651	5802	3008	1445	32132	36455	68587
1999	9893	15223	3976	3174	2279	34545	38561	73106
2000	11610	17778	3901	4244	2155	39688	40812	80500
2001	11066	18877	8409	4121	2415	44888	40611	85499
2002	11114	19320	8524	4260	2595	45813	42387	88200
2003	11223	20121	8701	4306	2606	46957	44246	91203

المصدر: وزارة التخطيط "خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية" أعداد متفرقة.

جدول (٢): أهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

السنة	سعر الفائدة (%)	الدخل الزراعى (مليون جنية)	الصادرات الزراعية (مليون جنية)	الواردات الزراعية (مليون جنية)	الصادرات القومية (مليون جنية)	الواردات القومية (مليون جنية)	المساحة المحصولية (مليون فدان)	المساحة المنزرعة (مليون فدان)	المساحة المستصلحة (مليون فدان)
1985	12.10	8215	444	1976	2600	6973	11.188	5.987	0.034
1986	12.15	10072	468	2749	2054	8051	11.155	6.001	0.022
1987	12.30	14581	606	1492	3046	11358	11.173	6.071	0.154
1988	12.40	16588	628	1906	3994	16309	11.350	6.183	0.163
1989	13.20	20543	1168	2672	5735	16624	11.544	6.270	0.158
1990	13.55	24235	1142	4109	6954	24823	12.200	6.918	0.190
1991	13.75	25940	1676	5610	11765	25216	12.424	7.023	0.187
1992	13.33	27700	1038	8193	10374	27656	12.490	7.120	0.201
1993	12.38	29995	1179	6665	10596	27550	12.781	7.179	0.180
1994	10.50	34089	1102	9015	11925	32461	13.003	7.173	0.088
1995	11.10	37662	1551	11430	11954	39891	13.815	7.813	0.142
1996	9.70	41975	1449	13165	12277	44218	13.710	7.564	0.025
1997	9.15	47088	1421	11883	13335	44886	13.829	7.564	0.114
1998	9.10	47961	1760	11992	11044	56026	13.859	7.761	0.153
1999	9.30	50457	1804	6412	12165	54399	13.939	7.895	0.180
2000	9.20	50695	1570	6148	16396	48645	13.808	7.995	0.190
2001	9.10	51061	2436	7366	16498	50659	14.010	8.321	0.201
2002	8.75	51287	2740	8954	17102	52166	14.235	8.496	0.235
2003	9.12	51679	2790	9122	17634	52897	14.423	8.652	0.261

المصدر:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة التجارة الخارجية" أعداد متفرقة.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة تقديرات الدخل من القطاع الزراعى" أعداد متفرقة.

- وزارة التخطيط "خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية" أعداد متفرقة.

المراجع

(١) البنك الأهلى المصرى "النشرة الإقتصادية" أعداد متفرقة.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة التجارة الخارجية" أعداد متفرقة.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة تقديرات الدخل من القطاع الزراعى" أعداد متفرقة.

(٤) وزارة التخطيط "خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية" أعداد متفرقة.

(5) Beach, Charles & James G. Mackinnon "A Maximum Likelihood Procedure for Regression with Autocorrelated Errors" Econometrica, Vol. 46, Jan., 1978, pp 51-58.

(6) Gujarati, Damodar "Basic Econometrics" 3rd ed., McGraw-Hill Book Company, Inc., New York, USA, 1995.

An Economic Study for Sectoral Distribution of Investments with Concentration on the Agricultural Sector in Egypt

Dr. Heba-Talla Mohamed El-Soweify Dr. Mahmoud Mohamed Khallaf
Agricultural Research Center
Agricultural Economic Research Institute

Abstract

Investment is considered one of the most important tools for developing the agriculture in Egypt. So the problem and objective of this study, focus on the distribution of investment on sectors of the economy, i.e., agriculture, industry, petroleum, electricity, construction, and services.

The study concentrated on the agricultural investment, and its contribution in the national investment, and studied the effect of some variables on the agricultural investment.

The study used the simple and multiple regression for achieving these objectives, The data were collected from different sources, to cover the period subject to study (1985-2003).

Results of the study showed that the services and commodities sectors contribute by about 50% of the total natinal investments

Also the agricultural sector came in the second class among stuied sectors in its contribution to natinal investment.

The agricultural investment function displayed that interest rate and agricultural imports affected adversely on decreasing agricultural investment, while reclamation of lands has a positive effect. The study recommends increasing agricultural investment, for fulfillment of requirements of agricultural development, by decreasing interest rate.